الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

ترسية مناقصة على شركة تابعة لـ«الخصوصية» بـ 4,3 ملايين دينار

أعلنت شركة مجموعة الخصوصية القابضة عن ترسية مناقصة على شركة الغانم للمواد الخصوصية، التابعة والمملوكة لها بنسبة 100٪، وذلك بقيمة 4,26 ملايين دينار.
وقالت «الخصوصية» في افصاحها على الموقع الإلكتروني للبورصة أمس إن المناقصة خاصة بتشغيل وصيانة الرافعات الجسرية والمتحركة والمعدات الأرضية في ميناء الشويخ.
وأوضحت المجموعة أن «الغانم للمواد الخصوصية» هي الوكيل التجاري لشركة البنية التحتية لخدمات المياه الخاصة المحدودة ـ الهند.

البديل في التوسع خارج الكويت في ظل محدودية السوق والمنافسة الشديدة

البنوك الكويتية.. تخمة بالسيولة والإقراض يراوح مكانه

المحلل الاقتصادي

أظهرت بيانات الائتمان الصادرة عن بنك الكويت المركزي ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك بما يقارب 4٪ بنهاية يونيو الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، فيما سجل نمو حجم الائتمان خلال نفس الفترة ما يزيد على النقطة المئوية بقليل وليكشف ذلك عن تخمة تعاني منها البنوك مع تباطؤ وتباين في نمو الإقراض لقطاعات الشركات والأفراد سجلها عدد من البنوك خلال النصف الأول من 2018.

وفي ظل محدودية السوق الكويتي والمنافسة الشديدة بين البنوك العاملة بالقطاع المصرفي لا يبقى أمام تلك البنوك إلا الاقتداء بالحكومة الكويتية وتصريف تلك التخمة من السيولة خارج السوق الكويتي بالاستثمار الخارجي والتوسع في أسواق اقليمية ودولية بمزيد من المشاركة في تمويلات دولية او التوسع بالاندماج والاستحواذ لدخول أسواق جديدة، كما وجهت الحكومة سيولة صندوقها السيادي للاستثمار في الأسواق العالمية.

تخمة الودائع

وبنهاية يونيو الماضي وصل حجم الودائع لدى البنوك نحو 43,5 مليار دينار حيث تشهد زيادة في كل من ودائع القطاعين الخاص والحكومي على السواء خاصة مع توجه البنوك الكويتية الى رفع الفائدة على الايداع حتى لو تم تثبيت سعر الخصم في ظل السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي والتي تسعى الى الحفاظ على الميزة التنافسية للدينار في مواجهة باقي العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأميركي.

وتشكل الودائع تحت الطلب التي لا تدفع عنها البنوك اي فوائد نحو 9,4 مليارات دينار تعادل 22٪ من اجمالي الودائع لديها حيث سجلت نموا سنويا بلغت نسبته 4,6٪.

وتأتي الزيادة في حجم الودائع لدى البنوك بالتزامن مع رفع سعر الخصم مرة واحدة بمقدار ربع نقطة في مارس 2018، فيما منح المركزي البنوك الكويتية بهامش لرفع الفائدة على الودائع بمقدار 3 مرات كان يثبت فيها الفائدة ويخالف قرار الفيدرالي الاميركي، لتبقى سندات التورق متنفسا للبنوك لتعويض الفارق خاصة في ظل توقف اصدار سندات الدين لسد عجز الموازنة.

ومنذ اكتوبر 2017 تسجل الودائع لدى الجهاز المصرفي الكويتي زيادات متتالية لتبلغ الودائع اعلى مستوياتها لدى البنوك الكويتية بنهاية يونيو الماضي. ويشكل نمو الودائع بنحو كبير في مقابل تباطؤ عمليات الإقراض عامل ضغط على الهوامش الربحية للبنوك بسبب ارتفاع التكلفة على الإيداع خاصة مع توجهات الفيدرالي الاميركي برفع الفائدة وتضييق الهامش بين سعر الخصم على الدينار والفائدة على الدولار.

تباطؤ الاقراض

وفي الوقت الذي تنمو فيه الودائع بنحو كبير لدى البنوك تواجه تباطؤا كبيرا في عمليات الاقراض حيث سجل الائتمان الممنوح من البنوك نموا سنويا بما نسبته 1,46٪ بنهاية يونيو الماضي وعلى الرغم من النشاط الذي شهده الاقراض في يونيو الا ان النصف الاول من العام لم يشهد تحسنا كبيرا في الائتمان مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

ويرجع السبب في الانتعاشة الكبيرة التي شهدها الائتمان في يونيو الماضي، الى ارتفاع القروض الموجهة لشراء أوراق مالية بنسبة 10٪ شهريا لتبلغ 2,5 مليار دينار، بالمقارنة مع 2,3 مليار دينار في مايو الماضي، وبزيادة شهرية 231 مليون دينار، وقد تزامنت هذه الانتعاشة مع الفورة التي تعيشها بورصة الكويت خلال الفترة الماضية.

وقد دفع هذا الارتفاع بالقروض الموجهة لشراء أوراق مالية الى ارتفاع إجمالي التسهيلات الشخصية بشكل شهري 1,5٪ خلال يونيو لتسجل 15,2 مليار دينار، بالمقارنة مع 15 مليار دينار في مايو الماضي.

توقف السندات

ويأتي تباطؤ عمليات الاقراض مع توقف قناة استثمارية هامة للبنوك منذ سبتمبر الماضي وهي انقضاء اجل قانون الدين العام وتوقف اصدار السندات الحكومية، حيث تكشف بيانات البنك المركزي ان إجمالي رصيد أدوات الدين الحكومية بلغ بنهاية مايو 4,19 مليارات دينار تشكل البنوك 100٪ من مموليه حيث سجلت تراجع بواقع 775 مليون دينار منذ سبتمبر 2017 في الوقت الذي توقفت فيه الاصدارات الجديدة حيث تشكل فيه السندات الحكومية مخاطر شبه معدومة تقريبا.

وتعد البنوك المتضرر الأكبر من توقف إصدارات الدين الحكومية بنهاية سبتمبر الماضي خاصة مع رفع سعر الخصم في مارس الماضي بواقع ربع نقطة مئوية، حيث تتخطى عوائدها 2٪ أي انها تشكل رافدا هاما لارباح البنوك.

ويقول مراقبون ان البنوك مستفيدة من استمرار عجز الموازنة ولجوء الحكومة الى الاستدانة المحلية لتعوض جانبا من تباطؤ الائتمان المحلي.

تباطؤ الانفاق الحكومي

وتواجه البنوك تحديات اضافية تضغط على ربحيتها اهمها تباطؤ الانفاق الراسمالي الذي يشكل جانبا حيويا من عمليات الاقراض، حيث اوضح تقرير حديث لساكسو بنك ان الانفاق الرأسمالي للكويت يعد الادني منذ 8 سنوات وتحديدا منذ عام 2010، مشيرا الى ان معدل النمو السنوي المركب للنفقات الرأسمالية عند 4٪ في الكويت للسنوات 2009 حتي2017.

وأوضح التقرير ان النفقات الرأسمالية في الميزانية الجديدة التي تبدأ في ابريل تبلغ 2,9 مليار دينار أعلى بنسبة 16٪ من مخصصات ميزانية العام الماضي تتركز بشكل رئيسي على مشاريع البنية التحتية الرئيسية، حيث تم إحراز تقدم كبير في مشروع جسر الشيخ جابر وتوسعة مطار الكويت الدولي.

واشارت الى ان التكلفة الإجمالية للمشاريع لنحو 6 مشاريع رئيسية منها المطار وجسر الشيخ جابر وميناء مبارك الكبير نحو 8 مليارات دينار.

الودائع تنمو 4٪ سنوياً والإقراض يحاول اللحاق بزيادة 1,4٪ فقط

ثبات الفائدة على القروض وزيادتها على الإيداع.. وسندات التورق متنفَّس للبنوك

ضغوط أمام نمو ربحية البنوك.. إصدارات الدين توقفت وعجز الميزانية ينكمش

احتلت الترتيب 63 عالمياً وفقاً لمؤشر البنك الدولي

الكويت الأخيرة خليجياً بجودة تقديم الخدمات اللوجستية

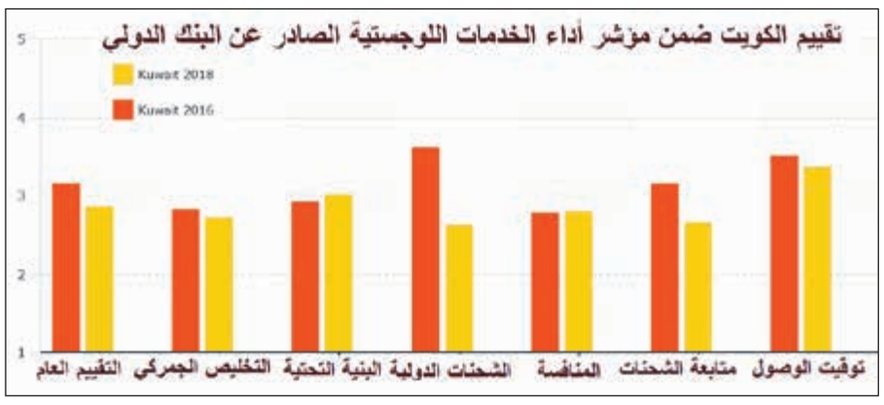

علاء مجيد

تراجعت الكويت إلى المركز الـ 63 عالميا وفقا لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية للعام 2018 الصادر عن البنك الدولي وفقدت الكويت 10 مراكز خلال عامين مقارنة بآخر اصدار للمؤشر في 2016 حينما حلت الكويت في المركز 53 عالميا.

وحصلت الكويت على 2,86 درجة من أصل 5 درجات هي الحد الاقصى للتقييم مقارنة بحصولها على تقييم 3,15 في التقييم السابق فاقدة 0,29 درجة. ويقيس المؤشر جودة تقديم الخدمات اللوجستية لكل دولة بناء على 6 مؤشرات للتقييم.

وخليجيا احتلت الكويت المركز الاخير وجاءت الامارات في الصدارة بعدما احتلت المركز 11 عالميا بتقييم 3,96 تلتها قطر في المركز 30 عالميا بتقييم 3,47 ثم عمان في المركز 43 عالميا بتقييم 3,2 ورابعا السعودية في المركز 55 عالميا بتقييم 3,01 ثم البحرين في المركز 59 عالميا بتقييم 2,93.

ويأتي ذلك التراجع بعدما انخفض ترتيب الكويت في القدرة على ترتيب شحنات دولية الى المركز 98 عالميا وتقييم ب 2,63 مقارنة بحصولها على المركز 24 عالميا وتقييم 3,62 في العام 2016 فاقدة 74 مركزا ونقطة كاملة.

وجاء التراجع الثاني في قدرة الكويت على متابعة الشحنات منذ انطلاقها حتى وصولها بكفاءة حيث انخفض ترتيب الكويت عالميا في ذلك المؤشر 43 مركزا لتصل الى 96 عالميا في 2018 مقارنة بحصولها على الترتيب 53 عالميا في 2016.

ويبقى الجانب المتفائل في نتائج مؤشر البنك الدولي للخدمات اللوجستية تحسن الترتيب العالمي للكويت من حيث البنية التحتية لقطاع الخدمات اللوجستية 11 مركزا لتحل بالترتيب 45 عالميا في 2018 مقارنة بترتيبها السابق عند 56 في 2016. وتسعى الكويت الى تطوير خدماتها اللوجستية لتصبح مركزا تجاريا اقليميا وفق رؤية الكويت 2035 بالتزامن مع السعي الى تطوير منطقة الجزر الشمالية لتصبح مركزا عالميا للتجارة ضمن خطة تطوير طريق الحرير الذي تأتي الكويت كجزء رئيسي منه.

استدراج عروض أسعار لقطع غيار الآلات الأسبوع المقبل

«ميد»: البدء بإصلاح المعدات في حقل الخفجي

محمود عيسى

تخطط الشركة الكويتية لنفط الخليج إصدار طلبات لاستدراج عروض أسعار لقطع غيار الآلات في حقول المنطقة المشتركة بين الكويت والمملكة العربية السعودية الأسبوع المقبل.

ونسبت مجلة ميد إلى مصادر صناعية مطلعة قولها ان عمليات إصلاح المعدات والمرافق في حقل نفط الخفجي الواقع في المنطقة المقسومة قد بدأت بالفعل في الوقت الذي يستعد فيه البلدان لاستئناف إنتاج النفط منها.

وأضافت أن مؤسسة البترول الكويتية تتباحث بشكل غير رسمي في مسألة شراء قطع غيار الآلات مع الشركات المختصة وان الطلبات الرسمية ستصدر في غضون أسبوع.

وقالت: «نظرا لتوقف العمل في هذا الحقل لفترة زمنية طويلة، فانه يجب القيام بالكثير من الاعمال لاستئناف الإنتاج الذي مازال متوقفا منذ أكتوبر 2014».

أما حقل الوفرة الواقع أيضا في المنطقة المقسمة فقد توقف إنتاج النفط منه في مايو 2015.

ومضت المجلة الى القول ان استئناف الأنشطة النفطية في المنطقة المقسومة سيضيف مئات الآلاف من البراميل النفطية يوميا الى الإنتاج العالمي، في وقت يحث فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب منتجي الشرق الأوسط على زيادة الإنتاج من أجل خفض أسعار النفط العالمية، كما أن من شأنه إحياء مشاريع في المنطقة بقيمة مليارات الدولارات.

تجدر الإشارة الى أن توقف النشاط النفطي في المنطقة استدعى إلغاء مشروع تحت عنوان «تطوير العمليات المشتركة في حقل الوفرة للنفط الثقيل»، والذي تم إلغاؤه قبيل الانتهاء من وضع المخططات الهندسية والتصميمات الأولية.

ويجري تطوير المشروع من قبل شركة شيفرون بالتعاون مع الشركة الكويتية لنفط الخليج. وقدرت تكلفة المرحلة الأولى من هذا المشروع بنحو 5 مليارات دولار وتبلغ الطاقة الإنتاجية المخطط لها 100 ألف برميل يوميا.

بدعم من ارتفاع إنتاج الكويت بواقع 90 ألف برميل ليصل إلى 2,8 مليون برميل يومياً

«الوطني» يرفع توقعاته.. 2,5٪ نمو الاقتصاد الكويتي في 2018

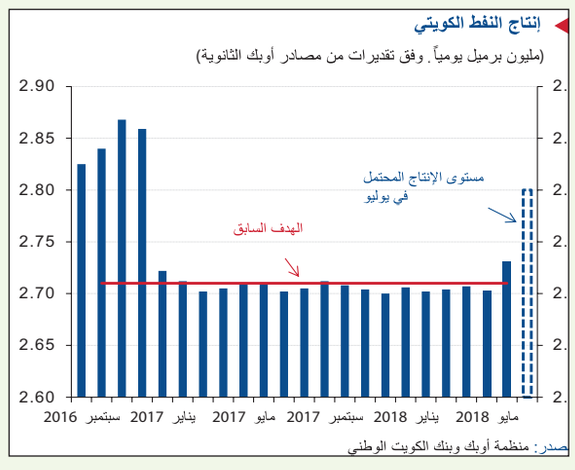

- النفط الكويتي يحافظ على 70 دولاراً للبرميل.. أعلى مستوى منذ بداية العام
- أداء قوي للبورصة خلال يوليو الماضي بدعم من تزايد الاستثمارات الأجنبية
- 8٪ زيادة في الأجور والمرتبات بدعم من زيادة التوظيف بالقطاع الحكومي
- تقلص العجز المالي إلى 9٪ من الناتج المحلي خلال 2018/2017. بدعم من أسعار النفط

قال تقرير بنك الكويت الوطني انه على الرغم من الهدوء المعتاد في النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة في فصل الصيف وشهر رمضان، إلا أن الأنباء الاقتصادية خلال الشهرين الماضيين كانت جيدة بشكل عام، فقد حافظت أسعار خام التصدير الكويتي على مستواها الذي تجاوز 70 دولارا للبرميل والذي يعد أعلى من مستواه بداية العام، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط.

وأوضح التقرير ان سوق الكويت للأوراق المالية شهد أداء قويا للغاية خلال شهر يوليو بدعم من تزايد الاستثمارات الأجنبية. في الوقت نفسه، امتد الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط إلى الأوضاع المالية والحساب الخارجي الجاري، حيث انخفض العجز المالي بشكل كبير في السنة المالية 2017ـ2018 (وإن كان أقل بقليل مما توقعناه). في المقابل، لايزال نمو الائتمان ضعيفا، بالإضافة إلى تراجع المبيعات العقارية في يونيو على أساس شهري، ربما نتيجة لعوامل موسمية.

وكشف «الوطني» ان أحدث البيانات أظهرت أن إنتاج النفط الكويتي قد بدأ بالارتفاع في يونيو الماضي قبل بدء منظمة «أوبيك» وشركائها بتنفيذ سقف الإنتاج الجديد، حيث ارتفع الإنتاج إلى 2,73 مليون برميل يوميا بزيادة 28 ألف برميل يوميا عن شهر مايو، وهو أعلى مستوى له منذ أن تم التوصل إلى اتفاق خفض الإنتاج في أواخر 2016.

وبين التقرير انه لم يتضح بعد إلى أي مدى سيتم رفع إجمالي الإنتاج، كما تجنبت المجموعة أيضا إيضاح حصص زيادة الانتاج لكل دولة، ولكننا نعتقد أن الكويت، التي تعد واحدة من الدول القليلة المشاركة ذات قدرة إنتاجية إضافية، ستشهد ارتفاعا في الإنتاج بنحو 3٪ أو 90 ألف برميل يوميا من مستويات شهر مايو الماضي، ليصل إلى 2,8 مليون برميل يوميا في شهر يوليو، وهذا يعني زيادة محتملة بواقع 2,5٪ مقارنة بشهر يونيو، وتتضمن توقعاتنا للاقتصاد الكلي التي تم تعديلها مؤخرا نموا بنسبة 1,5٪ في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي هذا العام، بالإضافة إلى 3,5٪ في القطاع غير النفطي، وبذلك تصل نسبة النمو الإجمالية إلى 2,5٪.

وأشار تقرير «الوطني» الى ان عجز الموازنة (قبل التحويلات إلى احتياطي الأجيال القادمة) انخفض ليصل إلى 3,2 مليارات دينار (8,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية 2017ـ2018، من 4,6 مليارات دينار (13,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية السابقة، وذلك بدعم من الزيادة القوية في الإيرادات النفطية وارتفاع الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في التعويض عن تزايد النفقات.

أما بالنسبة للنفقات، فقد بلغت 19,2 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 8,7٪ على أساس سنوي ومتجاوزة توقعاتنا بفضل الارتفاع القوي في الإنفاق الرأسمالي وارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وتم انفاق 87٪ من المصروفات الرأسمالية المخصصة لقطاع البناء في السنة المالية 2017ـ2018، أي نسبة أعلى من معظم السنوات السابقة. وسجلت الأجور والمرتبات، التي تعد أكبر مكون في الإنفاق، نموا بواقع 8٪ على أساس سنوي وذلك بدعم من زيادة التوظيف في القطاع الحكومي وربما أيضا نتيجة تحويلات الرواتب التقاعدية. وفيما يخص رؤيتنا المستقبلية، ما زلنا نتوقع أن يتقلص العجز هذا العام، وذلك بالرغم من توقعاتنا المحافظة ببلوغ سعر مزيج برنت 65 دولارا للبرميل (متوسط السنة المالية). ونظرا لارتفاع الإنفاق في السنة المالية 2017ـ2018 أعلى مما هو متوقع، فمن المرتقب أن ينخفض العجز إلى 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتقديرنا السابق البالغ 5٪.

ولفت الى ان بورصة الكويت سجلت أكبر ارتفاع شهري لها في يوليو وذلك منذ 18 شهرا، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي بواقع 5,7٪. ولقد قادت الأسهم الرئيسية قوة الأداء، حيث ارتفعت بنسبة 8٪ على أساس شهري، في حين ارتفع السوق الرئيسي بنسبة أقل بقليل عند 1,4٪. وكانت البنوك وشركات الاتصالات هي القطاعات المهيمنة، في حين كانت السلع الاستهلاكية والخدمات الحلقة الأضعف.

وقد سادت السوق موجة اهتمام متزايد من قبل المستثمرين الأجانب، واستطاع السوق الاستفادة من قوة الطلب على أسهم شركة «المتكاملة القابضة». ولقد بلغ متوسط قيمة التداول اليومي 28 مليون دينار في شهر يوليو، وهو أقوى مستوى له منذ ما يتجاوز السنوات الثلاث.

وبدأ المستثمرون الأجانب في تجهيز عمليات الشراء بشكل متزايد قبل الإدراج لبورصة الكويت في مؤشر «فوتسي» على مرحلتين، حيث من المقرر أن يبدأ في سبتمبر، كما ترجع أيضا زيادة الاهتمام إلى إضافة البورصة إلى قائمة مؤشر «مورغان ستانلي» للأسواق الناشئة في أواخر يونيو. في الوقت نفسه، استقبل المستثمرون إدراج أسهم شركة «المتكاملة القابضة» بشكل إيجابي، حيث استحوذ نشاط تداول أسهمها على 16٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في يوليو.

معدلات التضخم لأدنى مستوياتها

تناول تقرير «الوطني» معدلات التضخم العام حيث قال ان معدل التضخم ارتفع بنسبة طفيفة في يونيو الماضي ليصل إلى 0,5٪ على أساس سنوي، لكنه كان أعلى بقليل من مستواه الذي سجله في مايو البالغ 0,4٪ والذي يعد أدنى مستوياته منذ أربعة عشر عاما. وقد استقر التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائية والمسكن، عند 1,7٪ دون تغيير عن شهر مايو، ولكن أدنى بكثير من متوسطه للعام الماضي.

تباطؤ نمو الائتمان لأدنى مستوى منذ 7 سنوات

ذكر تقرير «الوطني» أن نمو الائتمان تباطأ ليصل إلى أدنى مستوى له منذ سبع سنوات عند 0,8٪ على أساس سنوي في مايو، منخفضا من 1,5٪ في أبريل. حيث كان تباطؤه في شهر مايو مدفوعا بتأثير قاعدي بعد الزيادة القوية التي سجلها العام السابق، ولكنه يعود أيضا بشكل جزئي إلى الضعف المستمر في نمو الائتمان خلال السنوات القليلة الماضية الناتج عن انخفاض أسعار النفط في 2014. وقد تباطأ النمو في معظم مكونات الائتمان في شهر مايو، بما في ذلك القروض الشخصية، بينما تأثر الائتمان الممنوح للأعمال باستمرار شركات الاستثمار في تخفيض مديونياتها.

من جهة اخرى أشار التقرير الى ان الحساب الجاري لميزان المدفوعات سجل في الربع الأول من 2018 أعلى فائض له منذ ثلاث سنوات عند 1,7 مليار دينار (17٪ من الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول) مرتفعا من 1,2 مليار دينار في الربع الرابع من العام 2017. وقد ساهم ارتفاع الفائض التجاري، الذي كان مدعوما بارتفاع أسعار النفط، في التعويض بشكل كبير عن العجز المتزايد في ميزان الخدمات.